

ماذا لو جرت انتخابات حرة في إيران؟

علي ألفونه

مركز اميريكان انتربرايز

5 يناير 2010

What If There Were Free Elections in Iran?

By Ali Alfoneh

American Enterprise Institute (AEI)

ترجمة: علي الحارس

- باحث (إيراني الجنسية) في مركز اميريكان انتربرايز.
- عمل باحثاً في المعهد الاستراتيجي التابع للكلية العسكرية الملكية الدانماركية.
- باحث في برنامج كوبنهاغن لبحوث الشرق الأوسط (2004-2006).
- مدرس الاقتصاد السياسي في مركز الدراسات الشرق أوسطية في جامعة جنوب الدانمارك (2003-2004).
- باحث في مركز الدراسات السياسية والعالمية في طهران (2003).



علي ألفونه

بعد سلسلة من الهزائم المخزية لفريق إيران لكرة القدم. طرح السؤال التالي في أحد البرامج الشعبية على القناة الثالثة في التلفزيون الإيراني: «ما هو السبب الأهم لتدهور كرة القدم الإيرانية؟». ودعي المشاهدون إلى المشاركة بأرائهم عبر الرسائل النصية باختيار أحد ثلاثة أجوبة: «الإدارة الضعيفة. ضعف تقنيات المدربين. أفول ورحيل الجيل الذهبي من لاعبي كرة القدم». وما أن عرض البرنامج على الهواء. عمدت المعارضة الإيرانية المتمثلة بالحركة الخضراء إلى تشجيع المشاهدين من خلال الانترنت والرسائل النصية على التصويت للخيار الثالث. فتفاجأ معد البرنامج من أن (75%) من المشاهدين صوتوا كما قيل لهم.

إن هذا ما هو إلا مثال بسيط على تعبير المعارضة عن سخطها في بيئة تتفشى فيها الرقابة على وسائل الإعلام. كما إنه مؤشر جيد على مقدار القوة التي وصلت إليها المعارضة مؤخراً. وإذا حدثت انتخابات حرة في إيران فإن النظام الحالي سيواجه خطر

ماذا لو جرت انتخابات حرة في إيران؟

ضياح السلطة من قبضته. وهذا هو السبب الذي يجعل القيادة السياسية للجمهورية الإسلامية متمسكة بتجاهلها لخطة النقاط الخمس التي طرحها زعيم المعارضة مير حسين موسوي من أجل حل الأزمة السياسية في البلاد: حكومة مسؤولة، انتخابات حرة ونزاهة، إطلاق سراح السجناء السياسيين، إلغاء الرقابة على وسائل الإعلام، والحق في تأسيس أحزاب سياسية.

تبدو خطة موسوي شبه مستحيلة، إذ ربما تكون الجمهورية الإسلامية قد تأخرت كثيرا عن أوان الإصلاح وتصحيح مسيرة الماضي، فلو كانت حكومة الرئيس محمد أحمددي نجاد حكومة مسؤولة لما وصلت الأزمة إلى هذا الحد. كما إن ملفات عشرة أعوام من «الانتخابات الموجهة» تشير إلى العجز الجوهرى للنظام عن السماح بانتخابات حرة ونزاهة، إضافة إلى أن الظروف الحالية من شأنها أن تضع مصالحين متشددتين في موضع المسؤولية عوضا عن مصالحين معتدلين من أمثال موسوي وكروبي والرئيس السابق خاتمي الذين لا يزالون يحاولون العمل في إطار الدولة. أما إطلاق سراح السجناء السياسيين فسيكون بالتأكيد مخالفا لرغبة المرشد الأعلى آية الله خامنئي ومستشاريه من أعضاء الحرس الثوري الذين يحاولون إرهاب الشعب بهدف إخضاعه. وإذا ما زالت أغلال وسائل الإعلام وسمح بتشكيل أحزاب سياسية فسيشكل ذلك نهاية حتمية لنظام أرسى سلطته على أساس سيطرة الدولة على المعلومات وإخضاع الأحزاب السياسية المستقلة.

بناء على ذلك، لا مجال للدهشة في أن يعتبر النظام خطة موسوي سما لا دواء، فبعد أن وضعت الجمهورية الإسلامية نفسها في موضع المحاصر وعجزت عن إيجاد الوسائل السياسية المناسبة لحل الأزمة الراهنة، لم يتبق لديها إلا أقل القليل من الخيارات للتعامل مع الشعب بغير القوة المفرطة ونشر الرهبة في النفوس حفاظا منها على استمراريتها، ويبدو حاليا أن سلاح الرهبة هو أكثر ما يفضله قادة الحرس الثوري الذين قد يصلون إلى حد اعتبار الأزمة الراهنة فرصة سانحة لتخليص النظام من العناصر غير المرغوب بها وشرعنة تدخل القوات المسلحة المؤدلجة على نحو أكثر فاعلية في الحياة

ماذا لو جرت انتخابات حرة في إيران؟

السياسية والاقتصادية والروحية للجمهورية الإسلامية: حتى أن المرشد الأعلى نفسه قد يصل إلى مرحلة يجد فيها نفسها وقد أصبح دمية يتلاعب بها الحرس الثوري فيشرع لهم قتل الشعب بشكل جماعي. وثمة قرار صدر عن وزارة الاستخبارات ينبغي أن يعتبر محاولة لشرعنة ممارسة ضغط أكبر على الشعب. وهو القرار الذي يحظر التعاون مع أكثر من 60 منظمة غير حكومية من بينها كبرى المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك بتهمة التورط في «نشاطات هدامة» في إيران.

بالرغم من ذلك، فإن إنكار وجود انقسامات داخلية لا يحل أزمة شرعية النظام الإيراني. وتخيل وجود أعداء خارجيين لم يعد أمرا يجمع الناس حول علم الدولة، وتنتاب الشكوك إمكانية استمرار إخضاع الشعب الإيراني بسلاح الخوف انطلاقا من أن ازدياد الخوف يؤدي إلى تشدد المجتمع في موقفه المكافح ضد هذه الدولة التي تضطهد شعبها.